الآخر على دخول الحرب في حالة اظهار عدم وجود استعداد جدي لتنفيذ التهديد باستخدام العقاب النووي.

٢ ـ السلاح النووي كحل استراتيجي: يمكننا رصد نظريتين، يركّز الاسرائيليون عليهما، بالنسبة الى استخدام الخيار النووي كحل استراتيجي لمشكلة «الأمن القومي» الاسرائيلي. تنادي الأولى بضرورة اتباع سياسة الوضوح في الخيار النووي؛ بينما تدعو الثانية الى اتباع سياسة الغموض وعدم الكشف عن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي.

(أ) سياسة الوضوح النووي: وهي سياسة تبلورت في عهد بن ـ غوريون. وتكرر طرح الموضوع بعد حرب العام ١٩٧٣، حين أدلى موشي دايان بعدة تصريحات مؤيدة للافصاح عن القدرة النووية الاسرائيلية بصورة أكثر وضوحاً. وقد اقتفى أثره عدد من الباحثين، أبرزهم شاي فيلدمان من معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب.

ويأمل اصحاب هذه النظرية في ان تعطي سياسة الوضوح النووي مصداقية أكبر للتهديد الردعي الاسرائيلي، وتتيح وضع مبادىء لاستخدام السلاح النووي، وذلك من طريق اعلان اسرائيل عن «خطوط حمراء» يفرض تجاوزها استخدام السلاح النووي، ممّا يقلّص احتمال استخدام هذا السلاح بطريقة غير سليمة. وهي تتيح «فتح حوار استراتيجي بين أطراف النزاع في الشرق الاوسط، الأمر الذي سوف يقلل من احتمال نشوب حرب نتيجة خطأ؛ وسوف تتيح تعليم جماعات النخبة في الشرق الاوسط وأقلمتها مع واقع الحياة في بيئة نووية»[٣٣]. ويأمل بعض الاسرائيليين في ان يعطي الاعلان عن السلاح النووي أفضلية لهم في سباق التسلّح مع العرب، ويقلل من الاعتماد على السلاح الاميركي، ويخفّف، بالتالي، من «الضغوط» السياسية الاميركية على اسرائيل.

وقد اعتُبر دايان من أكثر المتحمسين الى الكشف عن الذراع النووية الاسرائيلية. وكان عبّر عن ذلك في احدى المناسبات، العام ١٩٧٦، عندما قال ان الخيار النووي «ليس سراً. وأنا لا أعتقد بأن هذه الامور ينبغي ان تكون مكتومة»[٣٤]. وكانت حجّة دايان، في ذلك، اضافة الى البعد السياسي، العبء المتزايد لمتطلبات الردع التقليدي. فقد خشي دايان، مبكراً، من استمرار سباق التسلّح في الشرق الاوسط، لأنه اذا ما استمرت اسرائيل في ذلك، فسوف تصل الى وضع «تقف فيه دبابة في كل ساحة في اسرائيل، وناقلة جند مدرّعة على مدخل كل منزل، وطائرة عمودية فوق كل سطح. ان الدولة، ببساطة، سوف تفلس... علينا الاحتفاظ بجيش صغير ناجع وقليل الكلفة، وحتى محترف، للأمن الجاري والحوادث المحدودة. وبسلاح نووي للمواجهة الشاملة؛ والّا، فسوف نتدهور الى حالة اختناق اقتصادي تامّ»[٣٥].

وتكمن عيوب نظرية الردع النووي العلني في ان الجانب العربي سوف يتجنّب خوض مواجهات شاملة مع اسرائيل، واتباع سياسة الحروب المحدودة والهجمات المحدودة التي لا تشكل مبرراً كافياً لاستخدام السلاح النووي، ممّا يستنزف اسرائيل ويجبرها على الاحتفاظ بقوات عسكرية تقليدية كبيرة لمتطلبات الأمن الجاري وحراسة الحدود. لذلك، رأى منتقدو النظرية ان لا شيء يعوّض اسرائيل عن توفير العمق الاستراتيجي في الدفاع. «فالعودة الى ' الخط الاخضر' ستكشف مراكز السكان الاساسية في اسرائيل أمام الارهاب والاستنزاف، اللذين سيتغلبان على كل امكانية للحياة العادية؛ وهو ما لن يستطيع أي خيار نووي الحؤول دونه»[٣٦].

واذا كانت نظرية الكشف عن الخيار النووي تستهدف ضمان الامن القومي لاسرائيل،